الأمم المتحدة S/2024/694

مجلس الأمن

Distr.: General
26 September 2024
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2704 (2023) الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا والقرار 2366 (2017) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل 90 يوما. ويغطي التقرير الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 26 أيلول/سبتمبر 2024.

ثانيا - أهم التطورات

2 - أكملت حكومة الرئيس غوستافو بيترو منتصف فترة ولايتها التي تستمر أربع سنوات في آب/أغسطس وواصلت السعي إلى تحقيق سلام شامل ومستدام من خلال التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وحل النزاعات المستمرة المتبقية من خلال الحوار على حد سواء. وعرض الرئيس، خلال الكلمة السنوية التي ألقاها في 7 آب/أغسطس، إنجازات حكومته حتى الآن وحدد أولوياتها للفترة المقبلة، وأشار إلى انخفاض معدلات جرائم القتل والفقر وإزالة الغابات. وسلط الضوء على الزخم المتجدد وراء تنفيذ الاتفاق النهائي، وأكد على التقدم المحرز في الإصلاح الريفي، وأعرب عن إحباطه من العوائق القانونية التي تحول دون إعادة توزيع الأراضي بشكل أسرع. ودعا الكونغرس إلى دعم الإصلاحات الرامية إلى تسريع هذه العملية.

3 - وفي تموز/يوليه، عيَّن الرئيس بترو وزراء جددا للداخلية والعدل والتعليم والزراعة والإسكان والنقل. ووسط انتقادات بشأن انخفاض معدلات تنفيذ الميزانية، قال الرئيس إن الوزراء الجدد سيركزون على التنفيذ الفعال لخطط الحكومة وميزانياتها. وتجدر الإشارة إلى تعيين خوان فرناندو كريستو وزيراً للداخلية، وقد سبق له أن خدم بنفس الصفة خلال إدارة الرئيس السابق خوان مانويل سانتوس وتولى مسؤوليات هامة خلال المراحل الأولى من تنفيذ الاتفاق النهائي. وكُلِّف الوزير كريستو بالتركيز على تنسيق تنفيذ الاتفاق النهائي والتعجيل به. وكما أعلن الرئيس بيترو ووزير الخارجية لويس خيلبرتو موريبو في سياق الاجتماع الأخير لمجلس الأمن بشأن

الرجاء إعادة استعمال الورق

كولومبيا في تموز/يوليه، شرعت وزارة الداخلية في إعداد خطة استجابة سريعة لتنفيذ الاتفاق النهائي، مع إعطاء الأولوية للبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي وتوزيع الأراضي والضمانات الأمنية.

4 - وأحرز تقدم ملحوظ في بعض مجالات تنفيذ الاتفاق النهائي، وتقدم محدود في مجالات أخرى. وأصدرت الحكومة عدة لوائح تنظيمية رئيسية لعملية إعادة الإدماج لتعزيز عملية التنفيذ من خلال تحسين التنسيق (انظر الفقرة 29). وفي آب/أغسطس، ترأس الرئيس بيترو جلسة عامة للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية والوحدة الرفيعة المستوى للنظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي لتعزيز التنفيذ الإقليمي لسياسة تفكيك الجماعات المسلحة غير الشرعية والمنظمات الإجرامية (انظر الفقرة 41). وكان التقدم المحرز في تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية محدوداً، حيث لا تزال معظم العمليات في المراحل الأولى (انظر الفقرة 59).

5 - وواصلت الحكومة السعي لتحقيق هدفها الطموح المتمثل في الحفاظ على عمليات الحوار المتزامنة مع مختلف الجهات الفاعلة المسلحة حيث يجري حالياً تنفيذ تسع مبادرات من هذا القبيل. وتواصلت محادثات السلام الرسمية مع جيش التحرير الوطني وفصائل الجماعة المعروفة باسم هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، والجماعة المعروفة باسم "سيغوندا ماركيتاليا". وأنشئت أيضا عملية مع جماعة "كومونيروس ديل سور" المنشقة عن جيش التحرير الوطني. وتعتبر الحكومة هذه الجماعات ذات طبيعة سياسية. وكانت الحوارات الاجتماعية - القضائية، وهي الإطار المطبق لمضي المنظمات الإجرامية قدما نحو خضوعها المحتمل للعدالة، جارية أيضا مع الهياكل الإجرامية في بوينافينتورا وكيبدو وميديين. وعلاوة على ذلك، أقامت الحكومة حوارين جديدين من هذا القبيل، مع الجماعة المعروفة باسم جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية الكولومبية أو كلان ديل غولفو، ومع جماعة الدفاع الذاتي الغازية في سييرا نيفادا.

6 - وظلت المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني متعثرة، حيث لم تُعقد أي اجتماعات بين الطرفين منذ 25 أيار/مايو وبدون إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الاتفاق بشأن مشاركة المجتمع في بناء السلام. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتبادل متوتر للتصريحات بين الطرفين بشأن عدم التنفيذ المزعوم لاتفاقاتهما الجزئية. غير أن الجانبين واصلا التأكيد على التزامهما بالسلام واستعدادهما لاستئناف المحادثات بشروط معينة، والنظر في تجديد وقف إطلاق النار الثنائي الذي انتهى في 3 آب/أغسطس (انظر الفقرة 71).

7 - وفي ظل غياب تمديد لوقف إطلاق النار متفق عليه بين الطرفين، أعلن جيش التحرير الوطني في 6 آب/أغسطس قراره الأحادي الجانب بعدم القيام بعمليات عسكرية ضد قوات الأمن العام حتى 23 آب/أغسطس، وهو قرار حظي بالتأييد إلى حد كبير. ومع ذلك، فقد سُجِّلت بعد ذلك أعمال عنف شارك فيها جيش التحرير الوطني وقوات الأمن العام لم يُلاحظ وقوعها خلال وقف إطلاق النار الذي استمر لمدة سنة في مقاطعات أنتيوكيا وأراوكا وكاوكا ونورتي دي سانتاندير، مما أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح لدى الجانبين.

8 - وخلال وقف إطلاق النار الثنائي، ساعدت قناة الاتصال على المستوى الوطني لآلية رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه على منع المواجهة المسلحة بين الطرفين في 61 مناسبة. ووجهت منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية دعوات متكررة للعودة إلى المفاوضات واستئناف وقف إطلاق النار. واستمرَّ كل من الممثل الخاص للأمين العام والكنيسة الكاثوليكية والدول الضامنة في التواصل مع الطرفين للمساعدة في الخروج من هذا المأزق.

9 - واستمرَّ الحوار بين الحكومة وفصائل هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وعُقدت جولة خامسة من المحادثات في شهر تموز/يوليه، وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن تحديد جدول أعمال المحادثات وبدء عملية الإسناد الجغرافي. وتهدف هذه العملية إلى توضيح وجود الجماعة في الميدان، وبالتالي تسهيل الرصد والتحقق على المستوى المحلي. وفي تموز/يوليه أيضا، أصدرت الحكومة مرسوما بتمديد وقف إطلاق النار مع هذه الفصائل لمدة ثلاثة أشهر والتأكيد على احترام حياة المجتمعات الريفية وسلامتها. وحافظت آلية الإشراف على وقف إطلاق النار ورصده والتحقق منه على قنوات اتصال نشطة وأفادت بأنها حالت دون وقوع اشتباكين مسلحين محتملين بين الجانبين. وأفادت الآلية بأنه قد أطلق سراح ثلاثة أشخاص على الأقل من المحتجزين كرهائن لدى هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ومع ذلك، لم تُستأنف الأنشطة بالحضور الشخصي في إطار الآلية سوى في 24 أيلول/سبتمبر، ويرجع ذلك جزئياً إلى التأخر في إلغاء مذكرات التوقيف الصادرة بحق ممثلي هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي من قبل السلطات المختصة.

10 - وفي 29 حزيران/يونيه، اختتمت الحكومة وجماعة "سيغوندا ماركيتاليا" الجولة الأولى من الحوارات في كاراكاس. واتفق الطرفان على نموذج للمحادثات يقوم على التنفيذ التدريجي للاتفاقات التي تم التوصل إليها، بالتوازي مع المفاوضات الجارية. واتفق الطرفان على إنشاء لجنة فرعية تعمل على عملية الإسناد الجغرافي. وأُتفق أيضا على تدابير إنسانية. غير أن المحادثات تعثرت وسط عدد من التحديات، بما في ذلك كيفية معالجة الوضع القانوني لأعضاء الجماعة.

11 - وفي آب/أغسطس، أعلن مكتب المستشار المفوض للسلام عن إطلاق عملية للعمل بصورة مشتركة على بناء السلام الإقليمي في نارينيو مع جماعة "كومونيروس ديل سور". وأنشئت أفرقة عمل لتناول المشاريع والقضايا المحتملة على المستوى المحلي مثل إزالة الألغام وإلقاء الأسلحة.

12 - وأسفرت الحوارات مع الجماعات المسلحة المحلية الناشطة في المناطق الحضرية عن نتائج إيجابية. وأفاد مكتب المستشار المفوض للسلام أنه قد سجل انخفاض كبير في جرائم القتل خلال النصف الأول من عام 2024، في بوينافينتورا (86 في المائة) وكيبدو (54 في المائة)، مقارنة بالفترة نفسها في عام 2023.

13 - وعيَّنت الحكومة ممثليها في المحادثات التي أُعلن عنها حديثا مع جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية الكولومبية وجماعة الدفاع الذاتي الغازية في سييرا نيفادا. وتشمل الأهداف الأولية تقييم وتحديد الإرادة لإحلال السلام داخل الجماعتين، واستكشاف الشروط الممكنة لخضوعهما للعدالة. وفيما يتعلق بهذا الموضوع الأخير، تؤكد جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية الكولومبية أنه يجب الاعتراف بمفاوضاتها على أنها سياسية. وعينت الجماعة ممثليها وعُلِّقت مذكرات التوقيف لثلاثة منهم. ومن أهم التحديات التي تواجهها الحكومة فيما يتعلق بالحوارات الاجتماعية - القضائية، سواء في المناطق الحضرية أو مع جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية الكولومبية وجماعة الدفاع الذاتي الغازية في سييرا نيفادا، هو غياب إطار قانوني واضح.

14 - واتسمت استراتيجية الحكومة على نحو متزايد باتباع نهج إقليمي لبناء السلام، مع التركيز على التنفيذ التدريجي للتدابير الرامية إلى تحقيق مكاسب سلام ملموسة على المستويين المحلي والإقليمي. وتركز خطة الاستجابة السريعة لوزارة الداخلية على تنشيط البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي من خلال المواثيق الإقليمية التي تقودها الحكومة الوطنية. وتهدف هذه المواثيق إلى تحديد أولويات الاستثمار

مع المجتمعات والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك السلطات الإقليمية والمحلية. وفيما يتعلق بالعملية مع جيش التحرير الوطني، يسعى الاتفاق بشأن مشاركة المجتمع في بناء السلام الذي وقَّعه الطرفان في أيار/مايو إلى تعزيز النتائج من خلال إجراء مشاورات منظَّمة على مستوى الأقاليم. وقد طُبِّقت نهج مماثلة على العملية مع هياكل هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي التي لا تزال تشارك في المفاوضات.

15 - وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمعالجة النزاعات، لا يزال الوضع صعباً بالنسبة للمجتمعات التي تعيش في المناطق حيث توجد جماعات مسلحة مختلفة. ولا تزال النزاعات بين الجماعات المسلحة تؤدي إلى نزوح المجتمعات المحلية وعزلها وفرض قيود على تنقلها في مختلف المناطق (انظر الفقرة 45).

16 - وفي 20 تموز/يوليه، ألقى الرئيس بترو كلمة أمام الكونغرس في بداية الدورة التشريعية الجديدة. وأعلن أن أولويات الحكومة تشمل مشاريع قوانين لتعزيز إعادة تنشيط الاقتصاد والإصلاحات الاجتماعية، فضلاً عن مشاريع قوانين لتعزيز الاتفاق النهائي. واغتنم بعض أعضاء المعارضة هذه الفرصة للتعبير عن انتقاداتهم فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية، وسياسة السلام الشامل، وتدهور الأمن في بعض المناطق. وفي شهر آب/أغسطس، شارك وزراء الزراعة والعدل والداخلية في العرض الرسمي لمشروع القانون الذي ينظم الجوانب التشغيلية والإجرائية للجهاز القضائي الزراعي على الكونغرس.

17 - وتولت أمينة المظالم الجديدة، آيريس مارين، منصبها في آب/أغسطس، بعد انتخابها من قبل الكونغرس من قائمة مؤلفة بأكملها من النساء اللواتي رشحهن الرئيس بترو لهذا المنصب. وهي أول امرأة تتولى قيادة هذه المؤسسة الرئيسية التي أنشئت في عام 1991 للدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة إلى السلام.

ثالثا - الأنشطة والأولويات الرئيسية

ألف - التحقق من تنفيذ الاتفاق النهائي

18 - تلقت آفاق التنفيذ دفعة قوية مع تنشيط التنسيق والقيادة على المستوى الوطني ومن خلال خطة الاستجابة السريعة التي وضعتها وزارة الداخلية مؤخراً، والتي نوقشت في عدة مناسبات مع البعثة أثناء إعدادها لتحديد الأولويات. وتهدف هذه الخطة إلى تبسيط العمليات الحالية وضمان الاتساق العام بين الاستراتيجيات الرئيسية التي وضعت حتى الآن.

الإصلاح الريفي الشامل

19 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تجددت الجهود المبذولة لتسريع تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل. وأعطت مارتا كارفاخالينو، وزيرة الزراعة المعيَّنة حديثًا، الأولوية لهذه الخطة وبدأت في تعزيز الحوار مع الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية خلال الزيارات إلى مختلف المناطق. وسعت إلى وضع جدول أعمال بالتنسيق مع وزارة البيئة، بما في ذلك ما يتعلق بالتنفيذ الفعال للاتفاقيات المبرمة بين الوزارتين بشأن أنشطة الفلاحين في مناطق محميات الغابات.

20 - وتعطي خطة الاستجابة السريعة الأولوية لبرامج التنمية ذات التركيز الإقليمي بالتنسيق مع وكالة استصلاح الأراضي وإدارة التخطيط الوطني. وتركز الخطة أيضا على جهود توزيع الأراضي بالتنسيق

مع وزارة الزراعة. وزار وزير الداخلية ومدير وكالة استصلاح الأراضي 16 منطقة تُنفَّذ فيها البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي.

21 - وأقيم حوار بين الحكومة والمنتديات الوطنية للفلاحين لمعالجة الاحتجاجات الأخيرة والمطالب بإحراز تقدم ملموس في تسليم الأراضي. وأنشئت اللجنة المختلطة لشؤون الفلاحين لتيسير التوصل إلى اتفاقات بشأن هذه المسائل. وسعى الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص إلى تعزيز دور هذا الأخير فيما يتعلق بالإصلاح الريفي، بينما ركزت المناقشات بين الحكومة والمشرِّعين على النهوض بمشاريع القوانين الرئيسية.

22 - وسعيا لحل التباينات القائمة ووضع خط أساس لقياس التقدم المحرز في عملية حسم ملكية الأراضي وإضفاء الطابع الرسمي عليها منذ عام 2017، وضعت وزارة الزراعة معايير محاسبية جديدة. ووفقا للمعايير الجديدة، وحتى شهر آب/أغسطس، حُسمت ملكية 656 129 هكتارا من الأراضي (حوالي 86 في المائة في ظل الإدارة الحالية). ولا تزال هذه المساحة تمثل فقط 4 في المائة من الهدف الإجمالي المتمثل في حسم ملكية 3 ملايين هكتار، كما هو منصوص عليه في الاتفاق النهائي. وفي شهر تموز/يوليه، أضفي الطابع الرسمي على ملكية 235 957 2 هكتارا (38 في المائة في ظل الإدارة الحالية)، تمثل 42 في المائة من الهدف الوارد في الاتفاق النهائي والمتمثل في منح سندات ملكية رسمية لمساحة تبلغ 7 ملايين هكتار. وعلى الرغم من الاتجاه الإيجابي إجمالا في كلتا العمليتين، لم تقم الوكالة الوطنية للأراضي بعد بتسريع عملية شراء الأراضي وحسم ملكيتها، ولتحقيق هذه الغاية، تقوم الوكالة الوطنية للأراضي بتعديل الإجراءات الداخلية وتحديد أولويات الاتفاقات مع الجهات صاحبة المصلحة. وتشمل هذه الجهات إدارة الأصول الخاصة، وصندوق تعويض الضحايا، والاتحاد الكولومبي لمربي الماشية ومحافل الفلاحين، التي تكتسي أهمية بالغة لتحقيق هدف الحكومة المتمثل في إضافة 000 500 هكتار إلى صندوق الأراضي بحلول نهاية عام 2024.

23 - وألغى قرار المحكمة الدستورية في تموز/يوليه الماضي إجراءً يسمح للوكالة الوطنية للأراضي بحسم ملكية أراضي الدولة دون إشراف قضائي. وأعربت الحكومة عن قلقها من أن قرار المحكمة قد يعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في حسم ملكية 3 ملايين هكتار على النحو المنصوص عليه في الاتفاق النهائي.

24 - وفيما يتعلق بالمستفيدين من توزيع الأراضي، حصل الفلاحون على 54 في المائة من الأراضي التي حسمت ملكيتها حتى الآن (284 70 هكتارا). وتتواصل الدعوة إلى تنفيذ برنامج خاص للأراضي من شأنه أن يسدَّ الفجوة بين الجنسين بالنسبة إلى النساء الريفيات. فوفقا لدائرة الإحصاءات الوطنية، في عام 2022، كان ما يقرب من ثلثي الممتلكات المملوكة لمالك واحد يعود لرجال و 72 في المائة من الأراضي المملوكة لنساء تبلغ مساحتها أقل من ثلاثة هكتارات، مما يحد من إمكاناتها للتنمية الإنتاجية وتوليد الدخل. وفيما يتعلق بضحايا النزاع، حسمت ملكية 958 هكتارا لصالح مجتمع الفلاحين في لاس بافاس، في مقاطعة بوليفار. وشكل ذلك خطوة إلى الأمام في قضية ذات دلالة رمزية تتعلق بنزع ملكية الأراضي.

25 - وقامت وكالة التنمية الريفية بتحسين التنسيق مع الوكالة الوطنية للأراضي، غير أنها لا تزال تواجه صعوبات في تنفيذ مبادرات التنمية الريفية دون الفصل بشكل نهائي في حيازة الأراضي وتسليمها للمستفيدين. واستطاعت وكالة التنمية الريفية أن تدعم، من خلال مشاريعها، المستفيدين من 400 5 هكتار في ظل الإدارة الحالية.

26 - وقدَّمت وحدة إعادة الأراضي مطالبات جديدة تتعلق بنزع الملكية لأكثر من 014 788 هكتارا أمام المحاكم المتخصِّصة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسليم 275 2 هكتارا لضحايا النزوح القسري. غير أن العملية ما زالت بطيئة بسبب تعقيدها وتأخر النظر في الدعاوى القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تقدم في مجال التعويض الجماعي للفلاحين في منطقة البحر الكاريبي، وفي مقاطعات كاكيتا وتشوكو وكونديناماركا وميتا وتوليما. ويُعدُّ التنسيق بين القطاع الزراعي ونظام تعويض الضحايا أمرا بالغ الأهمية لضمان الانتصاف الفعلي.

27 - وفيما يتعلق بالمبادرات الاستراتيجية للبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي التي سبقت وضع خطة الاستجابة السريعة لوزارة الداخلية، اتفقت الحكومة والسلطات والمجتمعات والمنظمات المحلية في منطقة كاتاتومبو على مسار عمل لتنفيذ مشاريع لها تأثير إقليمي ومعالجة مطالبات الفلاحين والجماعات الإثنية بالأراضي. وشملت المشاريع الاستراتيجية الأخرى الاستثمارات في البنية التحتية الجديدة على طول ساحل المحيط الهادئ لمقاطعة نارينيو على والإنتاج الزراعي في مقاطعة بوتومايو. وبالتعاون مع وكالة استصلاح الأراضي، خصَّصت وكالة التنمية الريفية ما يصل إلى 8,5 ملايين دولار لمشاريع البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي في هذه المناطق. وخصَّصت الحكومة أموالا لما عدده 55 مشروعاً جديداً من مشاريع البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت الهيئة المعنية بالإدارة واتخاذ القرارات المسؤولة عن الموافقة على مشاريع الاستثمار المتصلة بتنفيذ الاتفاق النهائي وإدارتها على 30 مشروعاً للبلديات المشمولة بالبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 74 مليون دولار.

28 - ويعتبر التنفيذ الكامل للخطط الوطنية الست عشرة من أجل الإصلاح الريفي الشامل أساسيا لإحداث تحول عمراني في المناطق الأكثر تضرراً من فقر الأرياف. ونتيجة للجهود التي بذلتها إدارة التخطيط الوطني، أُحرز تقدم مؤخرا في وضع خطط العمل المرتبطة بهذه الخطط الوطنية الست عشرة. والخطط التي حققت أعلى مستويات التنفيذ هي الاقتصاد التضامني والاتصال الإلكتروني وكهربة الأرياف. وخطط الري والصرف الصحي والإسكان الريفي متخلفة عن الركب. وتجري المشاورات الخاصة بالخطة المتعلقة بالصحة الريفية والتحضيرات لإصدارها على قدم وساق.

إعادة إدماج المقاتلين السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي

29 - صدر مرسوم في تموز/يوليه بإنشاء النظام الوطني لإعادة الإدماج والبرنامج الشامل لإعادة الإدماج. وفي آب/أغسطس، صدر مرسوم منفصل ينظم إنشاء مناطق خاصة لإعادة الإدماج الجماعي. وسيساعد ذلك على إدراج ما يقرب من 000 3 من المقاتلين السابقين الذين يعاد إدماجهم بشكل جماعي في مواقع مختلفة خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج ضمن المستفيدين. واجتمع ممثلو الحكومة وممثلو القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقة ثلاث مرات في إطار المجلس الوطني لإعادة الإدماج لمناقشة الجوانب التنفيذية للبرنامج، واتفقوا على تسريع الحصول على الأراضي والمساكن مع وزارة الإسكان والوكالة الوطنية للأراضي وإدارة الأصول الخاصة.

30 - وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الشامل لإعادة الإدماج، واصل المقاتلون السابقون والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع أنشطة بناء القدرات لتصميم ما يقرب من 500 12 خطة فردية لإعادة الإدماج وعدد من الخطط الجماعية، المتوقع إنجازها بحلول نهاية العام.

31 - وفيما يتعلق بمسألة الأراضي، قدم المقاتلون السابقون ما يقرب من 486 طلبا إلى الوكالة الوطنية للأراضي منذ عام 2023 من خلال الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع. وأعطيت الأولوية إلى 36 طلبا منها بهدف مزدوج يتمثل في التصدي للمخاطر الأمنية التي تواجهها تجمعات المقاتلين السابقين، وتسريع عملية دمج بعض المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مواقعها الحالية. وأنهت الوكالة الوطنية للأراضي عملية الحسم الرسمي لملكية الأراضي التي تم شراؤها في عام 2023 في مقاطعة سوكري ودفعت بالعملية قدما في مقاطعات أخرى. ويبقى من المهم أن تقوم الوكالة الوطنية للأراضي بتحديد وتعميم أهدافها الحالية وجداولها الزمنية لشراء الأراضي وحسم ملكيتها.

32 - وواجهت الجهود الرامية إلى تسريع العملية الطويلة الأمد لدمج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، ولا سيما من حيث حيازة الأراضي، تحديات كبيرة، وبخاصة للمقاتلين السابقين الذين يعيشون في مقاطعات أنتيوكيا وكاوكا وغوافياري وبوتومايو، حيث يواجهون شواغل أمنية خاصة. ولا يزال يتعين تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن الأراضي المخصصة للمشاريع الإنتاجية، والدعم المالي للإسكان، ونقل إحدى المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعة غوافياري. وتم شراء قطعة أرض وتوشك عملية حسم ملكيتها على الانتهاء لنقل منطقة إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعة أنتيوكيا؛ في حين كان التقدم بطيئا بشأن شراء أرض لمنطقة إقليمية أخرى للتدريب وإعادة الإدماج في بوتومايو.

33 - وواجهت المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في ميرافالي في سان فيسنتي ديل كاغوان، بمقاطعة كاكيتا، تهديدات من جماعات مسلحة، مما أجبر على نقل 44 مقاتلاً سابقاً وعائلاتهم إلى إل دونسيلو في آب/أغسطس، وهو ما يشكل استمراراً لاتجاه نقل مواقع المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج نظرا لتدهور الوضع الأمني. وقدمت الحكومة دعماً قصير الأجل في مجال الإيواء وإعادة التوطين، وساعدت في نقل أصول بعض المشاريع الإنتاجية للمقاتلين السابقين. وتشمل المشاريع تعاونية لإنتاج البن تقودها نساء ومشروع سياحة بيئية يقوده فريق للتجديف النهري مؤلف من أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وأفراد من المجتمع المحلي، لفت الانتباه على الصعيد الدولي عندما شارك أعضاؤه في بطولة العالم لعام 2019 في أستراليا. وقدمت البعثة الدعم طوال عملية الانتقال. وسيتطلب الانتقال المستدام لهذا المجتمع توفير الأراضي بشكل رسمي في الوقت المناسب والدعم الكامل من الخدمات الاجتماعية. كما وجهت البعثة الانتباه إلى أهمية الحفاظ على أمن المجتمعات المحلية التي تُركت في ميرافالي وتوفير الدعم لها.

34 - وبالنسبة إلى السكن، يعيش بين 265 10 مقاتلا سابقا (من بينهم 485 2 امرأة) خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. وواجه الكثيرون والكثيرات صعوبات في استيفاء متطلبات الأهلية المالية، مما جعل البرامج الرئيسية لوزارة الإسكان غير متاحة لهم. ويقيم ما يقرب من نصف هؤلاء المقاتلين السابقين في المناطق الحضرية، حيث تم توفير 92 إعانة سكنية فقط، منحت نسبة 80 في المائة منها بدعم من الحكومات المحلية. وفي اجتماع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج عقد مؤخرا وخُصِّص لهذه المسألة، أعلن وزير الإسكان عن تدابير للتغلب على عوائق الوصول إلى الإعانات، بما في ذلك مراجعة اللوائح التنظيمية الحالية، وتحديث الإجراءات لمنح إعانات الإسكان الريفي، وتوفير التمويل الأساسي. وفيما يتعلق بالمناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج حيث يقيم حالياً حوالي 809 1 مقاتلين سابقين (594 امرأة)، يجري تنفيذ ثلاثة مشاريع إسكان في مقاطعات أنتيوكيا وكاكيتا وكاوكا، وينتظر مشروع رابع في مقاطعة أراوكا إعادة تفعيله. وأعلنت وزارة الإسكان والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع مؤخرا

عن إطلاق مشروع إسكان جديد في المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في لاغواخيرا. ومن المتوقع أن يتم تسليم ما مجموعه 700 منزل في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج المذكورة خلال السنتين القادمتين.

35 - وفيما يتعلق بإعادة الإدماج الاقتصادي، كان ما يقرب من 80 في المائة من المقاتلين السابقين المعتمدين منخرطين في مشاريع إنتاجية جماعية أو فردية في تموز/يوليه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت الموافقة على 36 مشروعا فرديا جديدا، ليصل مجموع عددها إلى 946 5 مشروعا، يستفيد منها 969 10 فردا، بما يشمل 834 2 امرأة. ويقوم ما مجموعه 96 تعاونية بتنفيذ 128 مشروعا إنتاجيا جماعيا معتمدا من المجلس الوطني لإعادة الإدماج، ويستفيد منها 002 4 من الأفراد، بما في ذلك 111 1 امرأة. والجدير بالذكر أن 25 مشروعاً تديرها مقاتلات سابقات.

36 - وأضفت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع طابعا رسميا على استراتيجيتها للاستدامة الاقتصادية، من خلال قرار يسمح بإنفاق الأموال المخصصة. وحتى الآن، قُدِّمت طلبات تخص 85 مشروعاً إنتاجياً جماعياً للاستفادة من المساعدة المالية والتقنية، تشمل أكثر من 900 1 مقاتل سابق. ويجري إعداد خطط استدامة لنسبة 14 في المئة فقط من المشاريع.

37 - ووفقا للأرقام الأخيرة التي قدَّمتها الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، يبلغ عدد أطفال المقاتلين السابقين الآن 958 9، يعيش 121 1 منهم في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ويهدف البرنامج الشامل لإعادة الإدماج إلى تعميم التدابير المتعلقة بالأسر لتلبية احتياجات الأطفال، بما في ذلك التعليم وخدمات الرعاية الاجتماعية ولم شمل الأسر وحمايتها.

38 - وتشكل الملكية على المستوى المحلي عاملا حاسما في تحقيق نتائج مستدامة في عملية إعادة الإدماج. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئ 72 فريقا عاملا لإعادة الإدماج على مستوى البلديات والمقاطعات بهدف تعزيز مشاركة المؤسسات المحلية فيما يتعلق بالاحتياجات في مجال إعادة الإدماج. وعقدت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع سبع حلقات عمل لبناء القدرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتعزيز المهارات في مجال الدعوة السياسية للمقاتلين السابقين إزاء السلطات المحلية بشأن الخطط الإنمائية الخاصة بهم. وأطلقت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع حلقات عمل لبناء القدرات القيادية السياسية، تحت إشراف جامعة أنتيوكيا، لما عدده 530 مشاركا في 10 بلديات.

39 - ودخل تنفيذ الإجراءات المتفق عليها بين المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية والسلطات المحلية كجزء من استراتيجية إعادة الإدماج المجتمعي التي أُطلقت في عام 2023، بقيادة الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، مرحلته النهائية مع 52 مبادرة تشمل أنشطة رياضية وفنية ومشاريع بنية تحتية صغيرة. ومن شأن إدماج هذه المبادرات في خطط إقليمية مؤسسية أوسع نطاقاً، مثل البرنامج الإنمائي ذي التركيز الإقليمي، أن يساعد على ضمان قابليتها للاستمرار، بالنظر إلى أن بعض المبادرات يتجاوز تمويل وقدرات الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع.

40 - وفي الكونغرس، واصل المشرِّعون من حزب "كومونيس" الترويج بنشاط لمشاريع القوانين المتعلقة بتنفيذ السلام وتكافؤ الجنسين في مجال العمل السياسي، من بين مسائل أخرى. ونجحوا في عقد جلستي استماع برلمانيتين للرقابة السياسية أفادت خلالهما المؤسسات الحكومية بشأن تدابير الأمن والحماية للمقاتلين السابقين وأجابت عن أسئلة المشرِّعين في هذا الشأن.

الضمانات الأمنية

41 - اتخذت خطوات هامة نحو تنفيذ الأدوات السياساتية الرئيسية التي تم وضعها من خلال الاتفاق النهائي والتي تعتبر بالغة الأهمية لمعالجة المخاطر الأمنية المستمرة التي تتعرض لها المجتمعات الضعيفة والأفراد الضعفاء في المناطق التي لا تزال متأثرة بالنزاع. وفي آب/أغسطس، ترأس الرئيس بترو جلسة مشتركة بين اللجنة الوطنية للضمانات الأمنية والوحدة الرفيعة المستوى التابعة للنظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي. وتقرر في الجلسة أن تشمل السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية كاتاتومبو، وشمال ووسط المحيط الهادئ، وماغدالينا ميديو، وجنوب بوليفار، وشمال كاوكا، من بين المناطق الجغرافية الإحدى عشرة ذات الأولوية (تغطي 71 بلدية). ومن المقرر أن يبدأ مشروعان نموذجيان في المنطقتين الأخيرتين. وأعلن وزير الداخلية عن إنشاء آلية تنسيق بين المؤسسات بمشاركة كيانات الدولة المعنية لتعزيز تنفيذ السياسة العامة.

42 - وواصلت الحكومة العمل مع منظمات حقوق الإنسان في وضع سياسات الوقاية والحماية للمجتمعات المحلية والقادة المجتمعيين. وتشمل التطورات الرئيسية إعادة انعقاد المائدة المستديرة الوطنية حول الضمانات، للمرة الأولى منذ عام 2020 - وهي الآلية الرئيسية للحوار بين الحكومة ومحافل حقوق الإنسان التي أنشئت قبل الاتفاق النهائي. وأكملت وزارة الداخلية المشاورات الإقليمية مع المجتمع المدني فيما يتعلق بسياستها العامة للضمانات الشاملة. ومن المهم أن تُنفَّذ هذه السياسة على الفور، إلى جانب صكوك أخرى مثل البرنامج الشامل لحماية القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان.

43 - وتتطلب استدامة جهود إعادة الإدماج وجودا متكاملا للدولة، بما يضمن الأمن للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والمجتمعات المحلية. وعلى الرغم من انخفاض عدد عمليات قتل المقاتلين السابقين، من 25 في النصف الأخير من عام 2023 إلى 16 في النصف الأول من عام 2024، استمرت أشكال العنف الأخرى، بما في ذلك التهديدات ومحاولات القتل. وسيشكل قيام الحكومة بالإصدار الفوري للمرسوم بإنشاء برنامج الحماية الشاملة للمقاتلين السابقين المنصوص عليه في الاتفاق النهائي خطوة ضرورية للغاية.

44 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن تسع عمليات قتل وثماني محاولات قتل ضد أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، طالت بشكل خاص مقاتلين سابقين من السكان الأصليين وسكان الأرياف في مقاطعات كاوكا ولا غواخيرا وبوتومايو وسوكري وفالي ديل كاوكا. ومنذ توقيع الاتفاق النهائي، أُبلغ عن 432 عملية قتل (11 امرأة)، بما يشمل 56 شخصا من السكان الأصليين و 57 شخصا من الكولومبيين من أصل أفريقي، إلى جانب 151 محاولة قتل و 42 حالة اختفاء. وأُبلغ عن وقوع ثلاث حالات من العنف الجنسي والجنساني ضد مقاتلات سابقات وأطفال في مقاطعة هويلا وفي المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعة ميتا.

45 - وفي الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 آب/أغسطس، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن أكثر من 200 137 شخص تضرَّروا من النزوح نتيجة النزاع (500 42 في حوادث جماعية و 585 79 بشكل فردي) وأن 700 94 شخص قد عزلوا في 62 بلدية على نطاق 13 مقاطعة، لا سيما في منطقة المحيط الهادئ، والشمال الغربي، وجزء من الحدود مع جمهورية فنزويلا البوليفارية، بالإضافة إلى مقاطعات بوتومايو وكاكيتا وجنوب بوليفار ولا غواخيرا، التي لم تتأثر نسبيا بحالات الطوارئ الإنسانية

في السابق. وتلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 11 ادعاءً بوقوع مجازر (جرى التحقق من أربعة منها وما زالت سبعة قيد التحقق) أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت المقاطعة الأكثر تضرُّرا من بين المقاطعات التي تم التحقق منها هي أنتيوكيا، حيث كان من بين الضحايا ستة شبان.

46 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجِّل انخفاض في عدد جرائم قتل الزعماء الاجتماعيين. وسجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 33 ادعاءً بوقوع جرائم قتل ضد مدافعين عن حقوق الإنسان (تم التحقق من تسعة ادعاءات، ويجري التحقق من 15 ادعاء، ولم يتم التوصل إلى نتيجة قاطعة بشأن تسعة ادعاءات)، أي أقل بـ 22 ادعاء عن العدد المسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين الضحايا المبلغ عنهم في الحالات التي تم التحقق منها أو قيد التحقق، كان هناك أربع نساء و 29 رجلا. وكان معظم الضحايا من قادة مجالس العمل المجتمعي، ومن بينهم قادة من السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي، بالإضافة إلى فلاحين يروِّجون للاتفاق النهائي. وسجَلت مقاطعات أراوكا وكاوكا وفالي ديل كاوكا أكبر عدد من الحالات.

47 - وفي تطور جدير بالترحيب، تعززت وحدة التحقيق الخاصة التابعة لمكتب النائب العام التي أنشئت بموجب الاتفاق النهائي بمدعين عامين إضافيين وإنشاء فريق تحقيق جديد. وحتى الآن، صدر 98 حكما من أصل ما مجموعه 546 قضية تقع حاليًا ضمن اختصاص الوحدة، خمسة أحكام منها فقط تخص المحرضين الرئيسيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الوحدة تحقيقات أسفرت عن 11 عملية اعتقال، وبلغت 9 قضايا مرحلة المحاكمة، وصدر 11 حكما. وتبرز حاجة ملحة إلى تعزيز قدرة العدالة على المستوى المحلي على مكافحة الإفلات من العقاب في المناطق الأكثر تضرراً من العنف.

48 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر مكتب أمينة المظالم سبعة تحذيرات مبكرة توضح بالتفصيل المخاطر الأمنية التي تم تحديدها في مقاطعات كاكيتا وكاساناري وكاوكا وسيزار وهويلا وميتا ونورتي دي سانتاندير وفيتشادا. ومنذ إنشاء اللجنة المشتركة بين القطاعات للرد السريع على الإنذارات المبكرة في عام 2017، والتي تقودها وزارة الداخلية، عالجت اللجنة 324 إنذارا، 23 في المائة منها (76 حالة) تضمنت مخاطر محددة بالنسبة لمقاتلين سابقين. واستجابة لذلك، وُضعت استراتيجية متباينة لمعالجة هذه المخاطر بالتعاون بين اللجنة المشتركة بين القطاعات للرد السريع على الإنذارات المبكرة وأعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

الأحكام التصالحية

49 - واصل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام عمله الأساسي بوصفه العنصر القضائي في نظام العدالة الانتقالية الذي أنشئ في الاتفاق النهائي. وواصلت البعثة مراقبة ترسيخ النهج التصالحي للجهاز القضائي بما في ذلك جلسات الاستماع التي اعترف خلالها الأفراد المتهمون بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية علناً بمسؤوليتهم وقدموا شهاداتهم للمساهمة في كشف الحقيقة. وخلال جلسات الاستماع هذه، أتيحت الفرصة للضحايا أيضا للتعبير عن مخاوفهم وإبداء ملاحظاتهم.

50 - ووفقا للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، بلغ عدد الأفراد الخاضعين لسلطته في 6 أيلول/سبتمبر 346 14 فردا، معظمهم من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابق (902 9) وقوات الأمن العام (260 4)، مع عدد أقل من وكلاء الدولة غير المقاتلين وأطراف ثالثة مدنية (184). وقدم الأفراد الخاضعون لسلطة الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أكثر

من 600 1 شـــهادة، وجرى تمثيل ما يقرب من 000 11 من الضـــحايا الأفراد في الإجراءات القضـــائية. وأصـدرت الهيئة القضـائية التابعة للجهاز القضـائي الخاص من أجل السـلام المسـؤولة عن مرحلة التحقيق الأولية أربعة قرارات ختامية ضـــرورية لكي تبدأ محكمة الســـلام التابعة للجهاز القضـــائي الخاص من أجل السلام محاكمات 38 شخصا مؤهلين للحصول على أحكام تصالحية.

51 - ومع تقدم سـير القضـايا، واصـلت البعثة التحقق من أن السـلطات المعنية قد قامت بتهيئة الشـروط اللازمة التي تمكّن من تنفيذ الأحكام التصالحية. وتشمل هذه الشروط توفير الظروف الأمنية والمعيشية المناسبة للأفراد المحكوم عليهم، وتحديد المشـاريع الطويلة الأجل والموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأحكام الصـادرة بحقهم. غير أن التقدم المحرز ظل محدودا في إطار آلية التنســيق بين الحكومة والجهاز القضـــائي الخاص من أجل السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلبت محكمة السلام الحصول على معلومات وعقدت جلسات استماع لتقييم مدى اسـتعداد الكيانات المعنية لتوفير الشـروط المذكورة. وتوفيرها في الوقت المناسـب شـرط مسـبق بالغ الأهمية لخدمة مصـــالح الضـــحايا والمجتمع الكولومبي. ومن شـــأن زيادة التنســـيق بين المؤســـســـات وتبادل المعلومات على كافة المستويات أن يساعد في تسريع العملية وتعزيز تأهب الجهات الحكومية.

52 - وفي آب/أغسـطس، عقد الجهاز القضـائي الخاص من أجل السـلام، في إطار مرحلة التحقيق الذي يقوم به في القضـــية رقم 03 (المتعلقة بحالات قتل واختفاء قســـري قدَّمها وكلاء للدولة على أنها خســـائر في الأرواح وقعت أثناء القتال)، أكبر جلسة استماع علنية للاعتراف. وخلال جلسة الاستماع، اعترف 74 فردا من قوات الأمن العام، من بينهم 28 فردا اعتُبروا الأكثر مسـؤولية، بمسـؤوليتهم أمام 140 ضـحية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت في مقاطعة هويلا بين عامي 2005 و 2008. وفي هذه المناسبة، وقّع كل من الجهاز القضـائي الخاص من أجل السلام وحاكم هويلا وعمدة نيفا اتفاقا لدعم الأنشطة التصالحية في المنطقة بشكل مشترك، على غرار الاتفاقات التي تم توقيعها مؤخرا في مناطق أخرى من كولومبيا.

53 - واســتمرت مرحلة المحاكمة في القضــية 01 (المتعلقة بأخذ رهائن وغير ذلك من حالات الحرمان الخطيرة من الحرية والجرائم المتزامنة التي ارتكبتها القوات المسـلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشـعبي)، وفي القضـــية 03، بشـــأن الجرائم المرتكبة في مقاطعة نورتي دي ســـانتاندير، ومنطقة الكاريبي، ودابيبا في مقاطعة أنتيوكيا. ولم تبتّ محكمة الســـلام التابعة للجهاز القضـــائي الخاص من أجل الســـلام بعد في الطعون التي قدَّمها الممثلون القانونيون للضـحايا وهيئة الدفاع عن الأعضـاء السـابقين في أمانة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، مما يساهم في عدم وضوح الجدول الزمني لإصدار الحكم التصالحي المتعلق بقضية كل منهم.

54 - وفي شهر أيلول/سبتمبر، أعلن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام عن توجيه الاتهام لسبعة أعضـاء سـابقين في الكتلة الشـمالية الغربية التابعة للقوات المسـلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشـعبي السـابقة، باعتبارهم الأكثر مسـؤولية عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضـد الإنسـانية في إطار القضـية 01 في مقاطعات أنتيوكيا وشـــمال تشـــوكو وجنوب قرطبة وكالداس وريســـارالدا. وهذه هي لائحة الاتهام الثالثة من أصـل سـبع لوائح اتهام إقليمية تصـدر ضـد أعضـاء سـابقين في القوات المسـلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في سياق هذه القضية.

55 - وعقد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام جلسة استماع تمهيدية في إطار محاكمته الوجاهية الأولى، والتي تنطبق على المتهمين الذين اعتبر أنهم غير مؤهلين لصـــدور حكم تصـــالحي بحقهم بعد عدم

اعترافهم بالمسؤولية. ويندرج في هذه الفئة العقيد المتقاعد في الجيش بوبليو هيرنان ميخيا، القائد السابق لكتيبة لا بوبا في فاييدوبار في مقاطعة سيزار، المتهم بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت بين عامي 2002 و 2003.

56 - واعتمدت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع قرارا يُحدِّد مسار الدعم لأفراد قوات الأمن العام الذين يمثلون أمام الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. وبدأت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع في تنفيذ هذه العملية في بوغوتا وفي مقاطعات أنتيوكيا وسيزار ونورتي دي سانتاندير، من بين مقاطعات أخرى، بما في ذلك من خلال جلسات التوعية. ومن شأن المشاركة في هذا المسار، وهو مسار طوعي، أن تتيح ظروفا أفضل لمشاركتهم الفعلية في العدالة الانتقالية والسماح لهؤلاء الأفراد بالامتثال لواجباتهم إزاء الضحايا. وفي 17 أيلول/سبتمبر، كان قد تسجَّل في هذا المسار 826 مشاركاً.

57 - وفي الوقت نفسه، استمرت التحديات المطروحة أمام توفير قدر أكبر من اليقين القانوني للأفراد في إطار الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، وهو هدف رئيسي تم تحديده في الاتفاق النهائي. ومن الأمثلة على ذلك الآلية التي أنشأها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام لمعالجة وضع الأفراد الذين لا يعتبرون الأكثر مسؤولية عن الجرائم الخطيرة. وأعرب محامو الدفاع والخبراء القانونيون عن مخاوفهم، وأشاروا إلى أن تعقيد هذه العملية قد يؤدي إلى مزيد من التأخير في تحديد الوضع القانوني لآلاف الأفراد، مما يخلق حالة من عدم اليقين ويتطلب موارد بشرية وتقنية ومالية كبيرة.

58 - ومن التحديات الأخرى التي يواجهها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام استمرار العنف الذي يقوِّض أنشطته. فأعمال الجهات المسلحة في مناطق مثل أنتيوكيا وكاكيتا وكاوكا أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على الإجراءات القضائية في الميدان، بما في ذلك من خلال ما يتعرض له الضحايا والأفراد الذين يمثلون أمام الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام من تهديدات. وتظل هذه الأعمال عقبة رئيسية أمام تحقيق العدالة، ويتعين على السلطات المعنية أن تتخذ إجراءات حاسمة في هذا الشأن.

الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية

59 - ظل التقدم المحرز في تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية محدوداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتعين تحسين التنسيق بقدر كبير بين حوالي 30 كيانا من الكيانات الحكومية التي تضطلع بمسؤوليات التنفيذ لتحقيق تقدم أسرع وأكثر واقعية. وفي أيلول/سبتمبر، شارك نحو 20 كيانا من الكيانات التي تضطلع بمسؤوليات بموجب الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية والمجتمعات المحلية في كيبدو، مقاطعة تشوكو، في أول فعالية من أصل خمس فعاليات من المقرر أن تُقام في المقاطعة بحلول نهاية عام 2024. وحدَّد المشاركون العراقيل والأولويات لتسريع تنفيذ هذا الفصل في المنطقة.

60 - وعلى الرغم من صدور توجيه في أيار/مايو يطلب من المؤسسات المعنية تحديد الميزانيات والإبلاغ عن التقدم المحرز في نظام الرصد الرسمي، ظل التأخير في تحديد أهداف واضحة وغياب التقارير التي تعزز العمل الملموس يعوقان التنفيذ عموما. ومن بين 84 مؤشرا نشطا، أظهر 37 مؤشرا فقط تقدما نحو تحقيق الأهداف المحددة في الخطة الإطارية للتنفيذ لعام 2023. وأُبلغ عن إحراز تقدم محدود في ثمانية من الأهداف المحددة لعام 2024.

61 - وعقدت الوحدة المعنية بتنفيذ الاتفاق النهائي اجتماعات مائدة مستديرة بين الكيانات التي تضطلع بمسؤوليات التنفيذ بهدف تحسين التنسيق وتحديد العراقيل. ولاحظت البعثة ضرورة قيام المؤسسات المنفِّذة بإعادة التركيز على الالتزامات ذات الأولوية المحددة في الخطة الإطارية للتنفيذ من خلال بذل جهود أكثر استدامة واتساقاً.

62 - وشاركت آليات التشاور الخاصة - التي أنشئت لضمان المشاركة الفعالة للشعوب الإثنية في البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي - في 10 منتديات دون إقليمية لمراجعة خطط العمل الإقليمية للبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي. وحتى الآن في عام 2024، لم يُنفَّذ سوى أربع مبادرات جديدة من مبادرات البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي في عام 2024 تركز على الشعوب الإثنية، من أصل 961 4 مبادرة من هذا القبيل تم تحديدها خلال مرحلة تصميم البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي. ومن الأهمية بمكان تعزيز أمن أعضاء هذه الآليات، لأنهم أبلغوا عن تلقي تهديدات جديدة.

63 - ومنذ إقرار المرسوم الذي ينظم إضفاء الطابع الرسمي على ملكية الأراضي وحيازتها لصالح مجالس مجتمعات الكولومبيين من أصل أفريقي في شباط/فبراير، تلقت الوكالة الوطنية للأراضي 25 طلبا جديدا للحصول على حيازة جماعية رسمية للأراضي لمساحة تبلغ 361 76 هكتارا من الأراضي. وتلقت الوكالة أيضا طلبين من أجل اتخاذ تدابير حماية للحفاظ على سلامة أراضي الأجداد التي يسكنها الكولومبيون من أصل أفريقي، ريثما يتوضح وضعها القانوني بشكل نهائي. وفي حزيران/يونيه، أصدرت الحكومة مرسوما يهدف إلى تحسين آلية حماية الأراضي التي تسكنها الشعوب الأصلية أبا عن جد، وذلك من خلال تعجيل 93 في المائة من طلبات الحماية التي ينتظر البت فيها منذ عام 2014 والبالغ عددها 186 طلبا. ومن الضروري تعزيز مزيد من الحوار والاندماج بين منظمات الشعوب الإثنية والفلاحين في الأقاليم لحماية الحقوق التي اكتسبتها الشعوب الإثنية بالفعل وتخفيف حدة التوترات مع قطاع الأغذية الزراعية وفيما يتعلق بإنشاء مناطق محمية للفلاحين.

64 - وفي آب/أغسطس، أنشئت للمرة الأولى لجنة لإعادة الإدماج الإثني في ريوسوسيو، مقاطعة كالداس، حيث ينتمي أكثر من 98 في المئة من المقاتلين السابقين إلى مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين من أصل أفريقي. وتهدف اللجنة إلى تعزيز مشاركتهم في تصميم السياسات المتعلقة بإعادة الإدماج وتنفيذها على مستوى البلديات.

65 - وتظل أعمال الجماعات المسلحة غير القانونية ضد الشعوب الإثنية مدعاة للقلق. ولا تزال المجتمعات المحلية على طول نهر سان خوان جنوب مقاطعة تشوكو تعاني من عواقب النزاع الذي تشارك فيه الجماعات المسلحة غير القانونية في المنطقة، بما في ذلك العزل والنزوح ومختلف أشكال العنف. وبدأت وزارة الدفاع، بالتنسيق مع مكتب المستشار المفوض للسلام، في تنفيذ برنامج يهدف إلى الحد من المخاطر المتعلقة بالألغام الأرضية في المناطق الإثنية، ويغطي ثلاث بلديات وثماني محميات للسكان الأصليين من شعب الأوا في نارينيو، والتصدي لحوادث محددة في مقاطعة كاوكا.

66 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استقبلت محاكم رد الأراضي الخمس المتخصصة في أراضي مناطق الشعوب الإثنية التي أنشئت في وقت سابق من هذا العام، 50 في المائة من أصل 346 قضية متراكمة على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية. وواجهت المحاكم تحديات تشغيلية وأمنية كبيرة، فتأثرت لذلك قدرتها على العمل بفعالية. وحتى الآن، صدر 32 حكما، بما في ذلك 25 حكما تتعلق بالشعوب

الأصلية. وحدَّدت اللجنة الوطنية لأقاليم الشعوب الأصلية 38 أمرا قضائيا تتعلق بإضفاء طابع الملكية الرسمية على محميات الشعوب الأصلية. ولم ينفذ سوى ستة منها بالكامل.

67 - وواصل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام إدماج منظور إثني وثقافي في عمله. وفي إطار القضية رقم 09 (المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الشعوب الإثنية وأراضيها)، اعتمد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام مجموعات الشعوب الأصلية الأربع من سييرا نيفادا دي سانتا مارتا وأراضيها على أنها من الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد منظمتين للنساء المنحدرات من أصل أفريقي من مقاطعة كاوكا. وستمكّن هذه الاعتمادات مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي من المشاركة الفعالة في الإجراءات القضائية.

المسائل الجنسانية

68 - من بين 54 مؤشرا جنسانيا من مؤشرات الخطة الإطارية للتنفيذ، كان 46,3 في المائة منها قد بلغ أقل من نصف مرحلة الإنجاز. ويرتبط أغلبها بأقسام الإصلاح الريفي الشامل والمشاركة السياسية في الاتفاق النهائي. وتتيح المراجعة الجارية لهذه المؤشرات فرصة لإدراج الأحكام المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية في الاتفاق النهائي بشكل أفضل في هذه الخطة الإطارية وضمان ملاءمتها بقدر أكبر، مع التركيز على تأثيرها على حياة النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى. وعزَّزت وزارة الداخلية فريق العمل المعني بالمسائل الجنسانية والتنوع التابع لها من خلال تدعيم عضويتها. وكلف الفريق بتحسين التنسيق والتماسك بين مختلف السياسات المتعلقة بالسلام على المستوى المحلي.

69 - وفي شهر تموز/يوليه، عقدت المنتديات النسائية الوطنية الرئيسية، التي تضم نحو 40 منظمة، اجتماعات بهدف تحديد استراتيجيات للدفاع عن مشاركتها في مبادرات الحوار الجارية، وهو أحد أهدافها الطويلة الأمد.

70 - وواصلت منظمات المقاتلات السابقات الدعوة إلى عملية إعادة إدماج أكثر شمولا، وسلطت الضوء على التحديات المستمرة المتعلقة بالاستقلالية الاقتصادية، مثل أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، والمشاركة في الحياة السياسية، والعنف الجنساني، والتهديدات من الجماعات المسلحة.

71 - وفي تموز/يوليه، أنجزت وزارة الداخلية إعداد مشروع خطة العمل للفترة 2023-2026 للبرنامج الشامل لحماية القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان. وتتبع الخطة نهجا شاملا لا إزاء الحماية فحسب بل أيضاً إزاء الوقاية وعدم التكرار. وسيتطلب تنفيذه تمويلا وموارد كافية.

باء - التطورات المتعلقة بجيش التحرير الوطني

72 - توضح التطورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير طبيعة المأزق المستمر ومناخ عدم اليقين الذي يؤثر على عملية التفاوض بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. وفي 4 تموز/يوليه، أصدر جيش التحرير الوطني بيانا، في خضم الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لتأسيسه، أكد فيه أنه لا يزال ملتزما بالسعي إلى حل سياسي للنزاع المسلح، على الرغم من أنه لم يُشر بشكل مباشر إلى محادثات السلام. وفي منتصف شهر تموز/يوليه، دعا وفد الحكومة إلى عقد اجتماع بين الطرفين لمناقشة تجديد وقف إطلاق النار. ومع ذلك، رفضت القيادة المركزية لجيش التحرير الوطني هذا الاقتراح زاعمة أن الحكومة انتهكت الاتفاقات في عدة حالات، بما في ذلك

من خلال تواصلها مع جبهة "كومونيروس ديل سور" في نارينيو، وعدم قيام الحكومة بشطب جيش التحرير الوطني من قائمة الجماعات المسلحة المنظمة، كما اتفق على طاولة المفاوضات.

73 - وفي 2 آب/أغسطس، وجَّه الممثل الخاص للأمين العام والمؤتمر الأسقفي، بحكم دورهما كطرفين مواكبين دائمين للعملية، رسالة سرية إلى الطرفين واقترحا تمديداً تقنياً لوقف إطلاق النار واجتماعاً استثنائياً لمناقشة شروط تمديده. ووافق وفد الحكومة على الاقتراح. وفي بيان صدر في 2 آب/أغسطس، اشترط جيش التحرير الوطني مشاركته في هذا الاجتماع بصدور مرسوم رئاسي برفع اسم التنظيم من قائمة الجماعات المسلحة المنظمة المذكورة أعلاه بحلول 23 آب/أغسطس.

74 - وفي أوائل آب/أغسطس، أحال الرئيس بيترو اقتراحا سريا إلى جيش التحرير الوطني لعقد اجتماع من أجل مناقشة الإصلاحات الاقتصادية، وهو بند متفق بشأنه في جدول أعمال المفاوضات في اتفاق المكسيك الذي تم التوصل إليه في آذار/مارس 2023. ورفض جيش التحرير الوطني علنا، وأشار إلى أنه ينبغي على الحكومة أولا تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المفاوضات.

75 - وواصلت البعثة رصد تنفيذ وقف إطلاق النار الثنائي الذي احترمه الطرفان على نطاق واسع، حيث لم يبلغ سوى عن عدد قليل جداً من حوادث المواجهة المسلحة بين قوات الأمن العام وجيش التحرير الوطني حتى 3 آب/أغسطس، وهو تاريخ انتهاء سريان وقف إطلاق النار. غير أن مقتل اثنين من ضباط الشرطة في كورومانى، مقاطعة سيزار، وأراوكيتا، مقاطعة أراوكا، في 21 و 25 حزيران/يونيه على التوالي، يشكلان حادثين خطيرين وانتهاكين محتملين لوقف إطلاق النار ستحددهما آلية رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه التي لم تجتمع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابعت البعثة خلال هذه الأشهر الثلاثة بشأن الحوادث التي تنطوي على تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح من قبل جماعات مسلحة في مقاطعات أنتيوكيا وبوياكا وتشوكو. وأفادت أمينة المظالم بقلق أن أكثر من 50 في المائة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل مختلف الجماعات المسلحة استهدفت مجتمعات السكان الأصليين.

76 - وكان الجمود في المفاوضات وقرار جيش التحرير الوطني في آذار/مارس بسحب مندوبيه من آلية الرصد والتحقق على حساب تأدية مهامها على نحو كامل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُعقد أي جلسات رسمية للآلية على المستوى الوطني. وبالتعاون مع الكنيسة الكاثوليكية، أجرى الممثل الخاص للأمين العام وفريقه اجتماعات ثنائية مع كلا الطرفين في محاولة للحفاظ على التواصل غير المباشر بينهما. وبالإضافة إلى ذلك، في الفترة ما بين 26 حزيران/يونيه و 3 آب/أغسطس، ظلت تعمل الفروع الإقليمية التسعة والفروع المحلية الاثنان والعشرون للآلية التي يشارك فيها ممثلون عن الحكومة والكنيسة والبعثة وعقدت 78 جلسة لمعالجة وتحليل الأحداث التي يحتمل أن تتعارض مع شروط وقف إطلاق النار. واستطاعت البعثة بواسطة قدراتها المنتشرة في الميدان مواصلة رصد ومتابعة التطورات عن كثب بعد انتهاء مدة وقف إطلاق النار مع الحفاظ على اتصال منتظم مع السلطات والمجتمعات المحلية والتمكن من اتخاذ إجراءات وقائية عندما يُبلغ الطرفان عن حالات مواجهة مسلحة وشيكة الحدوث.

77 - وفي 3 أيلول/سبتمبر، أسفرت اشتباكات وقعت بين جيش التحرير الوطني وقوات الامن العام في لا فيغا، مقاطعة كاوكا عن مقتل ستة عناصر من جيش التحرير الوطني على الأقل. وفي 17 أيلول/سبتمبر، شنَّ جيش التحرير الوطني هجوما على قاعدة عسكرية في بيورتو خوردان، مقاطعة أراوكا، مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود وجرح 26 آخرين. ومنذ انتهاء وقف إطلاق النار الثنائي وحتى

25 أيلول/سبتمبر، قتل ما مجموعه 15 عنصرا من جيش التحرير الوطني و 11 عنصرا من قوات الأمن العام، فتضاعفت بذلك أعداد الإصابات التي وقعت أثناء وقف إطلاق النار الذي استمر لمدة عام. وعقب الهجوم الذي وقع في 17 أيلول/سبتمبر في مقاطعة أراوكا، ذكر وفد الحكومة في مفاوضات السلام أنه يعتبر بأن عملية الحوار قد عُلِّقت ودعا جيش التحرير الوطني إلى إظهار إرادته في إحلال السلام من أجل استئناف الحوار. وكان جيش التحرير الوطني من جهته قد أعلن في بيان صادر في 19 شباط/فبراير أنه ينظر إلى عملية الحوار باعتبارها مجمَّدة عقب العملية المنفصلة التي بدأت بين الحكومة وجماعة "كومونيروس ديل سور" (انظر S/2024/267).

78 - وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار وفّر بعض الإغاثة للمجتمعات المحلية في عدة مناطق متضررة من النزاع، ظل العنف المستمر الذي شاركت فيه جماعات مسلحة أخرى يؤثر سلبا على الحالة الإنسانية، ولا سيما في مقاطعات أنتيوكيا وأراوكا وجنوب بوليفار وكاوكا وتشوكو. وفي الفترة ما بين 11 و 19 آب/أغسطس، طبَّق جيش التحرير الوطني تدابير اعتبرتها السلطات بمثابة حبس قسري. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أثر ذلك على حوالي 000 20 شخص في مقاطعة تشوكو. وادعى جيش التحرير الوطني أن هذا الإجراء يهدف إلى حماية السكان من تقدم وحدات جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية الكولومبية في المنطقة. وفي وقت لاحق، وافق على إنشاء ممر إنساني للتخفيف من الأثر الإنساني لهذا الإجراء.

جيم - المساعي الحميدة

79 - بينما سعت الحكومة إلى توسيع نطاق السلام في البلاد من خلال جهود الحوار المكمِّلة لتنفيذ الاتفاق النهائي، لجأت الأطراف المشاركة في مختلف طاولات مفاوضات السلام إلى شركاء استراتيجيين لتقديم الدعم والتيسير كأطراف داعمة ودول ضامنة ودول داعمة. ويتجلى ذلك من خلال الجهود المكثفة التي تبذلها الكنيسة الكاثوليكية والممثل الخاص للأمين العام في إطار ممارسة المساعي الحميدة للأمين العام ومختلف الدول الضامنة والداعمة لمواكبة طاولة مفاوضات السلام بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. ويساعد وجودهم ومساعدتهم الملموسة في بناء الثقة وتعزيز الاتفاقات من خلال الحوار ودعم تنفيذها.

80 - وبالنظر إلى بيئة النزاع المعقدة التي لا تزال قائمة في بعض المناطق، والتي تشكل أكبر تهديد لتنفيذ السلام، واكب الممثل الخاص للأمين العام وفريقه، إلى جانب شركاء استراتيجيين آخرين، الحوارات الجارية مع هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وما يرتبط بها من اجتماعات على المستوى المحلي مخصصة لتعزيز التنمية في الأقاليم المتضررة من النزاع. وشملت هذه الاجتماعات في مقاطعات أنتيوكيا وكاكيتا وغوافياري وميتا ونورتي دي سانتاندير مشاركة المنظمات البيئية والشعبية ومنظمات المنتجين وأعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والمنظمات النسائية والسلطات المحلية. وواكب الممثل الخاص للأمين العام وفريقه إطلاق حوارات السلام مع جماعة "سيغوندا ماركيتاليا" وعملية تشمل المجتمعات المحلية في توماكو في مقاطعة نارينيو لتحديد مبادرات التنمية المحلية المحتملة تعزيزا لتلك الحوارات.

81 - وتسنى للممثل الخاص للأمين العام وفريقه، بفضل هذه المشاركة السياسية، والثقة التي تم بناؤها بين الأطراف المعنية، تقديم المساعدة ليس فقط من خلال مواكبة حوارات السلام، بل أيضاً في الحالات التي تتطلب دعماً إنسانياً. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك الدعم الذي قدم مؤخراً إلى جانب مكتب أمينة المظالم

وبعثة السلام التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، للمساعدة في تأمين الإفراج عن 66 جندياً كانت قد احتجزتهم جماعات الفلاحين المنظَّمة في غوافياري في آب/أغسطس.

82 - وفي سياق تنفيذ الاتفاق النهائي، أسهمت المساعي الحميدة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام إلى جانب كوبا والنرويج، بصفتهما بلدين ضامنين، في إجراء حوار بنَّاء بين الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وممثلي حزب كومونيس، وخففت من حدة التوتر خلال الأشهر الماضية.

رابعا - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

83 - في أواخر حزيران/يونيه الماضي، وقّعت الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري على إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2024-2027، الذي يتضمن خمس أولويات إنمائية تعكس الصلة القائمة بين السلام المستدام وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتشكل هذه الأولويات القضايا ذات الاهتمام المشترك للبعثة والفريق القطري، مثل توطيد السلام الشامل والأمن الإنساني والعدالة الاجتماعية.

84 - وكانت الجهود جارية على قدم وساق داخل الفريق القطري لتنسيق الأعمال التحضيرية للاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي سيعقد في كالي، مقاطعة فالي ديل كاوكا، في تشرين الأول/أكتوبر. وشاركت البعثة على نحو وثيق في هذه الجهود، نظراً لتركيز المؤتمر على الروابط القائمة بين بناء السلام الشامل وحماية البيئة.

85 - واستمر تنسيق الدعم المقدَّم إلى الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بين الفريق القطري والبعثة فيما يتعلق بتنفيذ ثلاثة مشاريع تصالحية كمبادرات نموذجية. ويعود أحد المشروعين بالنفع على المساكن المجتمعية لشعب أوا الأصلي في مقاطعة نارينيو، ويهدف المشروع الآخر إلى تنشيط البيئة في المناطق الريفية في بوغوتا، في حين يركز المشروع الثالث على الإجراءات المتعلقة بالألغام في مقاطعة أنتيوكيا.

خامسا - السلوك والانضباط

86 - أجرت البعثة زيارة تقييمية إلى مقاطعة ميتا ودورات تدريبية داخلية في أنتيوكيا حول منع بغاء الأطفال، بالإضافة إلى دورات حول منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

87 - وسُجِّل ادعاء واحد بسلوك محظور ضد أحد الموظفين الدوليين بعد تلقي معلومات من عدد من المشتكين.

سادسا - ملاحظات

88 - مع اقتراب العام الثامن من تنفيذ الاتفاق النهائي من نهايته، ومع بلوغ الإدارة الحالية منتصف فترة ولايتها، تظل تحديات هامة ماثلة أمام توطيد دعائم السلام. وتشمل هذه التحديات تحقيق وجود متكامل للدولة في جميع أنحاء البلاد، وتسوية الوضع الأمني الصعب في مختلف المناطق، والإسراع في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق من خلال تخصيص الموارد واستخدامها بفعالية. وفي حين أنني أدرك العمل الكبير الذي أنجز وجسامة بعض هذه التحديات، فإنني أدعو جميع المعنيين إلى مضاعفة جهودهم

وإبقاء تركيزهم على الهدف الشامل ألا وهو تحقيق السلام من أجل ملايين الكولومبيين، ولا سيما مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي الذين ما زالوا يعانون من ويلات العنف في حياتهم اليومية.

89 - وأرحب بالجهود المتجددة لتنشيط تنفيذ الاتفاق النهائي. وإنني على ثقة من أن هذه الجهود ستعزز العملية، وتزودها بنهج استراتيجي متجدد وشامل. وآمل أن تبدأ قريباً خطة الاستجابة السريعة الجديدة التي تقودها وزارة الداخلية، والتي تعطي الأولوية، من بين أمور أخرى، لإحراز تقدم في الجوانب الرئيسية للإصلاح الريفي الشامل، في التعجيل بتحقيق النتائج.

90 - وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية، أشير إلى الخطوات الهامة الجارية لتفعيل الأدوات الرئيسية للاتفاق النهائي، مثل السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية. ونظراً للحاجة الملحة إلى تحسين الأمن في العديد من مناطق البلد، أدعو السلطات إلى اتخاذ إجراءات سريعة وملموسة لترجمة الأهداف المتفق عليها إلى واقع على الأرض. ولا بد من بذل جهود متواصلة لحماية المقاتلين السابقين والزعماء الاجتماعيين، ومكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالتهديدات والاعتداءات المتعددة ضدهم. ولا تزال أعمال العنف ضد الجماعات الإثنية وقادتها تشكل مصدر قلق بالغ، ويتعين بذل المزيد من الجهود لضمان حمايتهم.

91 - وإنني أرحب بالاعتماد الرسمي للنظام الوطني لإعادة الإدماج والبرنامج الشامل لإعادة الإدماج، فضلا عن التطورات التي تتيح إنشاء مناطق خاصة لإعادة الإدماج الجماعي. وينبغي أن تعزز هذه التدابير التكميلية وتساهم في استدامة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمقاتلين السابقين، ولا سيما أولئك الذين يشاركون في العمليات الجماعية.

92 - وتخفيف حدة التوترات بين الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وممثلي حزب كومونيس أمر يبعث على التفاؤل. وإنني أرحِّب بالإرادة التي أبداها جميع المعنيين لمواصلة حوار بنَّاء حول الشواغل التي أعرب عنها ممثلو القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابق فيما يتعلق بجوانب معينة من عملية العدالة الانتقالية، مع الاحترام الكامل للاستقلال الذاتي للجهاز القضائي واستقلاليته.

93 - ولا يمكن التقليل من أهمية التنفيذ السلس والفعال لنظام العدالة الانتقالية بالنسبة إلى عملية السلام. ولقد بلغت أربع من القضايا التي ينظر فيها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام إلى مرحلة المحاكمة، ومن المتوقع أن يعقب ذلك إصدار أحكام تصالحية. وإنني أحث الحكومة على ضمان توفير الظروف الملائمة في الوقت المناسب لتنفيذ تلك الأحكام، بما في ذلك المشاريع الإصلاحية ذات التمويل الكافي والترتيبات الأمنية اللازمة.

94 - ومن الضروري اتباع نهج شامل لتحقيق السلام في كولومبيا. وتاريخياً، لم تكن المقاربات الجزئية قادرة على منع العنف أو وقفه في غياب وجود موحَّد للدولة. وعلى الرغم من التحديات الجسيمة التي ينطوي عليها ذلك، فإن وضع استراتيجية شاملة لتنفيذ الاتفاق النهائي ومعالجة العنف المستمر يظل ضرورة مطلقة.

95 - وأحيط علماً بالصعوبات التي تؤثر على العديد من مبادرات الحوار الجارية التي تقودها الحكومة. ولا بد من توقع حدوث انتكاسات في أي عملية من هذا القبيل، ولكن حلها السريع من خلال التسوية هو أمر أساسي. أما فيما يتعلق بالمحادثات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، فقد حقق الطرفان إنجازات هامة على طاولة المفاوضات ولا ينبغي تجاهلها لأنها تشكل أساسا مهما لدفع العملية إلى الأمام. وإنني أحث

الطرفين على مواصلة إظهار التزامهما بالسلام من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة، وإظهار المرونة والرؤية اللازمة لتجاوز خلافاتهما من أجل مستقبل بلدهما.

96 - وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار وحده لا يمكن أن ينهي النزاع، فإنه يستطيع أن يساهم في الحد من المعاناة التي يسببها وأن يبني الثقة بين الأطراف. ويحدوني الأمل في أن تعيد الحكومة وجيش التحرير الوطني إرساء وقف إطلاق النار الثنائي بينهما في أقرب وقت ممكن، مع وجود آلية قوية بالقدر الكافي للرصد والتحقق، وضمان أن يكون نطاقه واسعاً بما يكفي لإحداث أثر إيجابي على أمن المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع.

97 - وفي هذا المنعطف الدقيق من عملية بناء السلام، تشكل قدرات البعثة رصيدا رئيسيا يمكّنها من مواصلة رصد الديناميات والحفاظ على اتصال وثيق مع المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية في المناطق المتضرِّرة من النزاع. وأكرر الإعراب عن استعداد الأمم المتحدة لمواصلة دعم الجهود الرامية إلى بناء السلام وتوطيد دعائمه في كولومبيا.

98 - وأظل ممتناً لمجلس الأمن على ثقته المستمرة في عمل البعثة في هذه الأوقات الواعدة وإن كانت محفوفة بالتحديات، وأشجع جميع المعنيين على الحفاظ على التزامهم الثابت بمهمة تعزيز السلام.

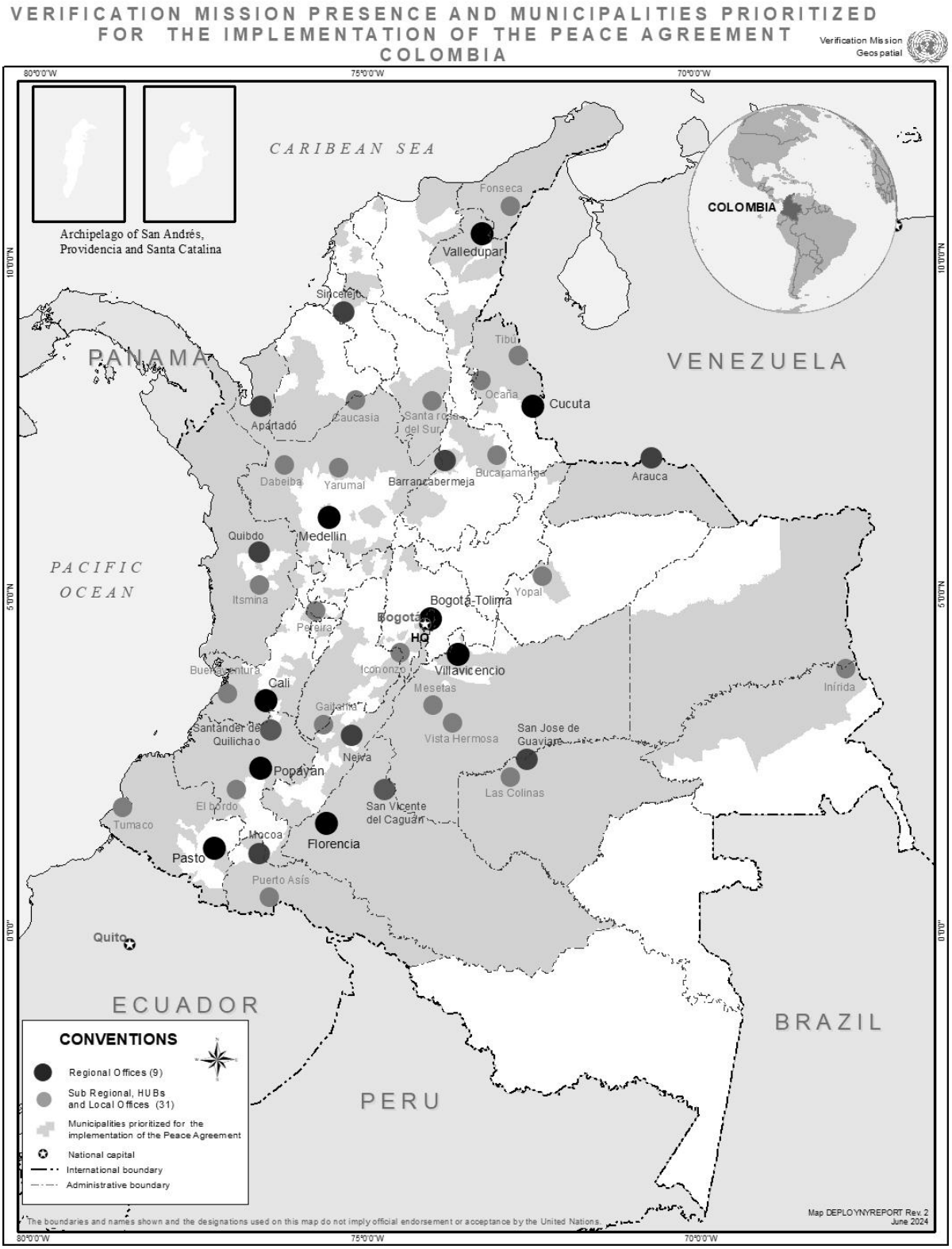
VERIFICATION MISSION PRESENCE AND MUNICIPALITIES PRIORITIZED FOR THE IMPLEMENTATION OF THE PEACE AGREEMENT
COLOMBIA
Verification Mission
Geospatial
80°0'0"W
75°0'0"W
70°0'0"W
10°0'0"N
5°0'0"N
0°0'0"
CARIBBEAN SEA
Archipelago of San Andrés, Providencia and Santa Catalina
COLOMBIA
PANAMA
VENEZUELA
PACIFIC OCEAN
ECUADOR
PERU
BRAZIL
Fonseca
Valledupar
Sincelejo
Tibú
Ocaña
Cucuta
Apartadó
Caucasia
Santa rosa del Sur
Arauca
Dabeiba
Yarumal
Barrancabermeja
Bucaramanga
Quibdo
Medellin
Itsmina
Yopal
Bogotá-Tolima
Pereira
Bogotá HQ
Buenaventura
Icononzo
Villavicencio
Cali
Mesetas
Inírida
Gajaima
Santander de Quilichao
Vista Hermosa
San Jose de Guaviare
Neiva
Popayan
Las Colinas
El bordo
San Vicente del Caguán
Tumaco
Florencia
Mocoa
Pasto
Puerto Asís
Quito
CONVENTIONS
Regional Offices (9)
Sub Regional, HUBs and Local Offices (31)
Municipalities prioritized for the implementation of the Peace Agreement
National capital
International boundary
Administrative boundary
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map DEPLOYNYREPORT Rev.2
June 2024